العدد الثاني
مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية
Journal Future of social siences
يوليو ٢٠٢٠

عرض تحليلي لأحدث البحوث العالمية والمحليةباستخدام نماذج ومداخل التخطيط الاجتماعي لتحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء

"Ananalytical Presentation of The Latest Global and Local Researches Using Social Planning Models and Approaches to Achieve Social Justice For The Poor"

إعداد

د / حسام محمد محمد إسماعيل

مدرس التخطيط الاجتماعي

كلية الخدمة الاجتماعية- جامعة حلوان

٢٠٢٠م

عرض تحليلي لأحدث البحوث العالمية والمحلية باستخدام نماذج ومداخل التخطيط الاجتماعي لتحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٠/٦/١١ تاريخ نشر البحث ٢٠٢٠/٧/١

مستخلص :

إستهدفت تلك الدراسة رصد أحدث الدراسات والبحوث العالمية والمحلية المرتبطة بالعدالة الاجتماعية، وكذلك رصد أحدث الدراسات والبحوث العالمية والمحلية المرتبطة بالفقر، ورصد أحدث الدراسات والبحوث العالمية والمحلية المرتبطة بالعدالة الاجتماعية للفقراء وتحليل الدراسات والبحوث العالمية والمحلية باستخدام نماذج ومداخل التخطيط الاجتماعى لتحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء، وكذلك تحديد الاستنتاجات التي تم التوصل إليها وإمكانية الاستفادة منها باستخدام النماذج العلمية للتخطيط الاجتماعي لتحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء، وقد توصلت الدراسة إلي الإجابة علي كافة تساؤلاتها.

الكلمات الافتتاحية: نماذج ومداخل التخطيط الاجتماعى– العدالة الاجتماعية – الفقراء

Abastract:

This study aimed to monitor the latest global and local studies and research related to social justice, as well as monitor the latest global and local studies and research related to poverty, monitor the latest global and local studies and research related to social justice for the poor, analyze global and local studies and research using social planning models and approaches to achieve social justice for the poor, as well as identify The conclusions that have been reached and the possibility of benefiting from them using scientific models of social planning to achieve social justice for the poor. The study has reached an answer to all its questions.

Key words: Models and approaches to social planning - social justice - the poor.

مقدمة الدراسة..

تمحورت جهود التنمية على مدار العقود الماضية على الاهتمام بمواجهة زيادة نسبة الفقر؛ وذلك نتيجة لعدم إدراك الحكومات المتعاقبة وما تنتهجه من سياسات لقضية الفقر وكيفية مواجهته من ناحية، وعدم استفادة الفقراء من عائدات التنمية لغياب العدالة الاجتماعية من ناحية أخرى.

ولذلك أصبحت قضية الفقر من أخطر القضايا التى تواجه المجتمع المصرى؛ حيث أنها تعد عقبة أساسية في سبيل تحقيق التنمية وخطراً يهدد الاستقرار السياسى والسلام الاجتماعي، نظراً لأن الفقر ليس مفهوماً اقتصاديا بل هو مفهوم اجتماعى– ثقافى، حيث إنه يساهم فى ترك الملايين من البشر عرضة لليأس والجوع والحرمان والظلم والبطالة، بالإضافة إلى انخفاض المهارات والقدرات البشرية للفقراء .

فالفقر يهمش أصحابة ويجعلهم يعيشون على حافة الهاوية وفى ضوء ذلك فاننا فى حاجة إلى استراتيجيات ثقافية لدمج الفقراء وليس ابعادهم ولذلك فإن رفع شعار "**دولة العدل** " هو نقطة البداية فى رسم هذه الاستراتيجيات، حيث أنه فى دولة العدل يتم التعامل مع مشكلة الفقر والحرمان من منظور إنسانى وثقافى

فدولة العدل تتطلع إلى مجتمع لا يكون بين مواطنيه فقراء أو محرومين،لذا فإنها تعمل على القضاء على الفقر كلية،أو تقليصة إلى أدنى درجة، لذا فانها تتعامل مع مشكلة الفقر من منظور اجتماعى شامل

ومن ثم كانت الحاجة للعدالة الاجتماعية ؛ حيث إنها ركيزة لتحقيق التقدم والتنمية والرخاء لهذا المجتمع،من خلال تعزيز قدرات الفقراء على المشاركة في عمليات التنمية والاستفادة من عائداتها وتوسيع الخيارات والفرص المتاحة أمامهم لضمان مشاركتهم في عمليات صنع القرار وصنع السياسات الخاصة بهم وإكسابهم المزيد من القوة والسيطرة على حياتهم، بدلاً من أن يكونوا أداة في يد الآخرين يستخدمونها وقتما يشاؤن،كما أنها تمثل الوجه الإنسانى للقضاء على الفقر وتمكين الفقراء، ومن ثم فقد أصبحت مبرراً للعديد من الثورات التى قامت سواء فى ثورة يوليو ١٩٥٢ أو ثورة يناير ٢٠١١ أو ثورة يونيو ٢٠١٣ وذلك نتيجة الشعور الشعبى بالظلم والاستبعاد والتهميش وغياب المساواة والإنصاف وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، ولذلك أصبحت مطلباً شعبياً لكل سكان المجتمع المصرى بكل فئاته وبصفة خاصة الفقراء الأكثر حرماناً،من أجل توفير الوضع المثالى لمواجهة الظلم والحرمان والاقصاء

والاستبعاد من خلال توفير المساواة في الفرص المتاحة لجميع المواطنين دون تمييز، المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين المنتمين للمجتمع، العدالة في توزيع الخدمات بشكل عادل على كل قطاعات المجتمع، وكذلك العدالة في توزيع الدخول بين جميع المواطنين بما يقلل الفوارق بين الطبقات ويقضى على استحواذ الأقلية المحدودة على الثروة والسلطة والاتجاه إلى مزيد من الثراء الفاحش والبقاء للأغلبية فى براثن الفقر،كما أنها والعدالة الاجتماعية تعني إعطاء كل فرد حقه وما يستحقه من حقوق واجباته واحتياجاته الاساسية وتعني أيضاً تكافؤ الفرص والضمان للحريات والحد من الفوارق الاجتماعية وإحترام حقوق الانسان، فالعدالة الاجتماعية هي الهدف الذي ينشده جميع الناس للتمتع بالمساواة والحصول علي الفرص المتاحة

ويعتبر التخطيط الاجتماعي الأسلوب العلمي الذي يتضمن عدة عمليات فنية مختلفة عن طريق الاستخدام الواعي للإمكانيات والموارد البشرية والمادية من خلال نماذجه ومداخله.

أولاً: مدخل مشكلة الدراسة:

يمثل العنصر البشري قوه الدفع الحقيقية لعملية التنمية ومن هنا كان الاهتمام بمفهوم التنمية البشرية على أساس أن التنمية البشرية موجهة إلى الإنسان باعتباره العنصر الذي يساهم في تنمية المجتمع من ناحية ومن ناحية أخري فإنها تهدف إلى الارتقاء بنوعية حياته وتوسيع نطاق اختياراته وقدراته إلى أقصي حد ممكن وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية **(التابعي، ٢٠٠٧، ص ١٠٦)**

ومن ثم يعد الإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها والاهتمام به يمثل الخطوة الأولي على طريق تقدم المجتمع، حيث لم تعد ثروة الأمم تقاس بمدي ما تمتلكه من موارد طبيعية أو قوي عسكرية، بل أصبحت تقاس بمدي كفاءة العنصر البشري فيها وقدرته على الإنجاز والإبداع. **(عمارة، ٢٠٠١، ص ص ٥ –٦)**

لذلك فإن استئصال الفقر هو التحدى الرئيسى أمام التنمية فى القرن الحادى والعشرين؛حيث إن الفقر هو مشكلة التنمية وهدفها الأساسى، ومن ثم أصبحت قضية الفقر قضية كل العصور منذ أن وجد التفاوت فى قدرات البشر وظروفهم وتطلعاتهم، ولعل أخطر

نتائج الفقر هو أنه يؤدى إلى تآكل الثروة البشرية التى هى بحق أغلى ما فى الوجود **(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠٠٣، ص ١)**

ومع بداية قرن جديد نجد أن الفقر مازال مشكلة عالمية لها أبعاد كبيرة، حيث يعتبر من أهم القضايا الاجتماعية التي تشغل الحكومات والمنظمات الدولية المتخصصة في التنمية الاجتماعية، وذلك نظراً لتأثيره علي نسبة كبيرة من أفراد المجتمع **(مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٠٣، ص١)**

حيث أنه مشكلة تعكس تعقيد الظاهرة والعالم الذي توجد فيه سواء كان التعقيد الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي، كما أنه يعد أكثر مشكلة تواجه العالم الحديث ويتأثر بها حوالي ثلث سكان العالم، وأشار آخرون بأنه فضيحة تواجه العالم الحديث بالرغم مايملكه من ثروة بشرية ومعرفة قادرة علي القضاء علي الفقر، ولا ينقص العالم إلا الارادة السياسية لفعل ذلك، ورغم كل الجهود المبذولة للقضاء عليه الإ أنه في استمرار متزايد رغم وجود تقدم ملحوظ في مجالات الحياة في أجزاء مختلفة من العالم **(السروجي، ٢٠١١، ص ٢٦)**

ولذلك أصبحت قضية الفقراء عقبة أساسية للتنمية المتواصلة ورفع معدلات النمو الاقتصادى، لأنهم يشكلون خطراً على السلام والاستقرار السياسى والاجتماعى والأمنى **(معهد التخطيط القومى، ٢٠٠٦، ص ٥٢)**

وذلك نتيجة أن كبيرة من الفقراء أسراء الفقر، وكما يقول أحد الفلاسفة الفرنسيين "الإنسان يولد حراً لكنه مكبل بالأصفاد فى كل مكان، وأن مهمتنا الأساسية أن نساعد الفقراء على تحطيم أصفادهم" **(السلطان، ٢٠٠١، ص١)**

ومن ثم يعد الفقر أحد الظواهر الاجتماعية الخطيرة ذات الأبعاد المتعددة حيث يعتبر آفة مجتمعية،وعقبة أساسية فى سبيل بناء المجتمعات وتحقيق التنمية سواء فى الدول النامية التى يتزايد فيها أعداد الفقراء نتيجة الظروف المجتمعية الخاصة بها، أو الدول المتقدمة لغياب المساواة والعدالة فى توزيع الخيارات والفرص، فالفقر لم يعد نقصاً فى الموارد ولكن نقصاً فى الفرص المتاحة للوصول إليها **(السروجى، ٢٠١١، ص٧)** وفى إطار ذلك نتج عن الفقر العديد من المشكلات مثل إرتفاع معدلات الحرمان والبطالة والأمية، الحرمان من الحصول على الخدمات العامة مثل(الغذاء والصحة والتعليم..الخ) بجوده عالية وتكلفة مناسبة .ومع إرتباط هذا التقصير الواضح بالحقوق والواجبات والمساءلة والعدالة لم يعد الفرد يشعر بأنه

جزء من المنظومة الاجتماعية الشاملة وبالتالي انخفضت المصداقية والثقة وانخفضت المشاركة في الحياة العامة(**سالم وآخرون، ٢٠١٠، ص ٥**)

لذلك يعد الفقر أحد أشكال الإقصاء والتهميش للفقراء فى علاقتهم بخدمات الرعاية الاجتماعية فى مجتمعهم،وكذلك الفرص الحياتية المتاحة لهم، وإمكانية المشاركة المفتوحة لهم فى سياسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بهم (**أبو النصر، ٢٠١٢، ص. ١٦٤**)

وذلك نتيجة لغياب المساواة والحرمان الاجتماعى، وكذلك النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير العادلة وغير المعنية بمكافحة الفقر وتمكين الفقراء من خلال توفير فرص العمل لهم لكسب العيش الكريم بكرامة، بدلاً من ترك الملايين منهم نهباً للبطالة وغيرها من المشكلات الاجتماعية التى يترتب عليها فقد وإهدار للكرامة نتيجة عدم المساواة وعدم العدالة فى توزيع الخدمات (**النجار وآخرون، ٢٠٠٥، ص. ٧**)

بالإضافة إلى التفاوت الكبير فى توزيع الدخول والثروات نتيجة لغياب المساواة من ناحية والعولمة من ناحية أخرى، والتى أدت إلى مزيد من اتساع مساحة الفقر، وتركيز الثروة فى يد قلة محدودة من السكان وتشجيع أولئك المتمكنين من استخدام أدوات اقتصادية وسياسية من أجل استغلال الفرص والمكاسب (**إسحاق، ٢٠٠٥، ص ١٦**)

وبذلك أصبحت مشكلة الفقر من القضايا المهمة المتداولة على الساحة الدولية والعربية والمحلية فى كافة أدبيات التنمية، فعلى المستوى العالمى فإن الفقر مشكلة عالمية وظاهرة اجتماعية لا يخلو منها أى مجتمع، وتشير التقديرات إلى أن ١،٢مليار شخص من إجمالى سكان العالم يعيشون فى فقر مدقع،أى نحو ٢١%من السكان فى العالم النامى،مما دفع الأمم المتحدة إلى تبنى سياسات للقضاء على الفقر حتى عام ٢٠٣٠ من أجل خفض نسبة الأشخاص الذين يعيشون على أقل من ١،٢٥دولار فى اليوم إلى نسبة لا تزيد عن ٣% على مستوى العالم. (**التقرير السنوى للبنك الدولى، ٢٠١٣، ص.٩**)

أما على صعيد الواقع العربى فتفيد مؤشرات الفقر والدخل فى الدول العربية إلى وجود خلل كبير فى أنماط توزيع الدخول والفقر، وأن هناك أكثر من ٢٠,٣% من السكان العرب يعيشون تحت خط الفقر الدولى المحدد بدولارين يومياً، وأن أكثر من ٣٦,٢% يعانون من حدة الفقر المدقع، وبذلك فإن الفقر فى الدول العربية ظاهرة أكثر بروزاً وجلاءً مما يفترض(**الأمم المتحدة، ٢٠١٠، ص. ٦**)

وعلى صعيد المجتمع المصرى تشير دراسة مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار إلى أن ٢١,٦% من السكان يعيشون تحت خط الفقر القومى، أى حوالى ١٦,٣ مليون شخص فى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩،أما الفقراء وفق خط الفقر المدقع عند مستوى دخل يومى ١,٢٥ دولار تقريباً تصل نسبتهم إلى ٣,١٥% من السكان،وخط الفقر عند مستوى دخل يومى ٢,٥ دولار يومياً فتصل نسبتهم إلى ٤١,٩٤ %من السكان فى نفس العام، أى يوجد فردان فقيران من بين كل خمسة أفراد فى مصر، وترتفع هذه النسبة فى الريف حيث أن هناك تفاوتاً شديداً فى قيمة دليل الفقر بين الريف والحضر لصالح الريف، حيث يسكن فى الريف ٥٩% من إجمالى السكان فى مصر. بينما يعيش فيه نسبة ٧٩% من الفقراء، مما يؤكد على ارتفاع نسبة الفقر المدقع بين سكان الريف **(مجلس الوزراء، مركز دعم واتخاذ القرار، ٢٠١٠، ص ص: ٦-٨)**

كما تشير البيانات والإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى عام ٢٠١٠ إلى ارتفاع نسبة الفقر وفقاً لمقاييس الفقر الكلى إلى ٣٢,٥% ويمكن توضيح ذلك فى الجدول التالى **(الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٠، ص ١٣٨)**

جدول رقم (١) يوضح نسبة الفقراء بين أقاليم الجمهورية

البيان	٢٠١٨/٢٠١٧
المحافظات الحضرية	٢٦،٧
حضر الوجه البحرى	١٤،٣
ريف الوجه البحرى	٢٧،٣
حضر الوجه القبلى	٣٠،٠
ريف الوجه القبلى	٥١،٩
المجموع	٣٢،٥

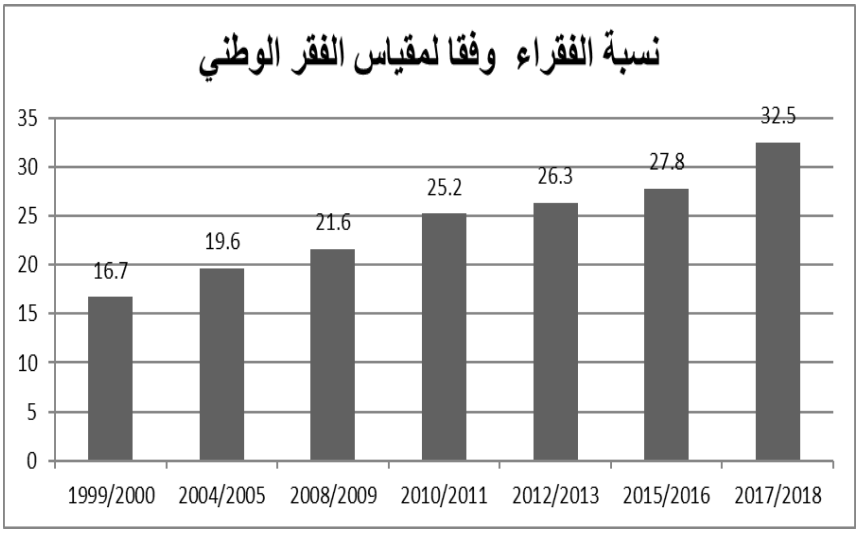

شكل رقم (١) يوضح نسبة الفقر وفقاً لمقياس الفقر الوطنى(الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٠، ص ١٣٨)

ويمكن من خلال الإحصاءات السابقة استنباط خطورة مشكلة الفقر وذيوعه وانتشاره عالمياً وإقليمياً ومحلياً،لذلك فإن الحد من الفقر هو التحدى الرئيسى أمام التنمية فى القرن الحادى والعشرين؛ وذلك لأن الفقر يهمش أصحابه ويجعلهم يعيشون على حافة المجتمع، ومن ثم فإننا بحاجة لدمج هؤلاء الفقراء وبالطبع لن يتحقق ذلك فى غياب العدالة الاجتماعية.

لذا فقد تنامت الدعوات المنادية بعالم بدون فقر، عالم يحترم حقوق الإنسان، عالم يسعى إلى تحقيق التكافؤ الاجتماعى والعدالة الاجتماعية **(الزيات وآخرون، ٢٠١٢، ص١)**، ولذلك تجلت أهميتها العدالة الاجتماعية فى كثير من المواثيق والإعلانات وتوصيات المؤتمرات العالمية،والتى أكدت على أنه لا غنى عنها لتحقيق السلام الاجتماعى والأمن واحترام حقوق الإنسان والقضاء على الفقر **(هيلز وآخرون، ٢٠٠٧، ص ٥٣)**

حيث يجب أن تركز العدالة الاجتماعية على ضرورة الاهتمام بتجنب الظلم الإجتماعى والثقافى والاقتصادى، وذلك لفهم وتصحيح وضع الفئات المهمشة اجتماعيًا، من خلال إتباع سياسة إعادة التوزيع للدخل والخدمات دون التميز بين الأفراد داخل المجتمع على أساس الجنس أو العرق وذلك لتحقيق التوازن بين الطبقات الاجتماعية **(Sheila،2009، p2)**

كما أن العدالة الاجتماعية تهدف إلى تطوير سياسة الرعاية الاجتماعية عن طريق تلبية احتياجات الناس الأساسية، وتمكين الناس الذين هم عرضة للخطر والحد من النظم السلطوية الغير عادلة . **(Reichert ،2006، p6)**

وفى إطار ذلك فقد أرسل المناضل نيلسون مانديلا رسالة لدول الربيع العربى كان من مقتطفاتها "إقامة العدل أصعب من هدم الظلم فالهدم فعل سلبى والبناء فعل إيجابى إلا أن السؤال الذى ملأ جوارحى بعد خروجى من سجنى هو كيف سنتعامل مع إرث الظلم لنقيم مكانه عدلاً؟ أكاد أحس أن هذا السؤال هو ما يقلقكم اليوم"**(السروجى، ٢٠١٢، ص٢٦٧)**

فالشعور بالعدالة واتخاذها نبراساً فى الحياة والحكم يدفع المجتمع بقوة إلى الأمام ليكون قادراً على أن يتجاوز كل مشكلاته فى طمأنينة وسلام، ولذلك فإن النمو الاقتصادى وما يلحق به من تنمية اجتماعية وثقافية وسياسية يحقق ثماراً أوفر وتزدهر به الحياة على نحو أفضل، لذلك فهى تركز على تحقيق المساواة فى جميع جوانب الحياة بهدف مواجهة الفقر والتهميش والإقصاء من خلال تهيئة الظروف للبشر لكى يتحركوا إلى أعلى، ولكى يغيروا من حياتهم إلى الأفضل عن طريق التعليم الأفضل والخدمات المتميزة فى المجتمع؛ فالمجتمع أفق مفتوح للجميع يستطيع الفقراء من خلاله أن يتحركوا إلى أعلى وأن يغيروا من ظروفهم لضمان حياة كريمة. **(زايد، ٢٠١١، ص ٧)**

ولذلك أصبحت العدالة الاجتماعية للفئات المهمشة أمراً هاماً وضرورياً لتعزيز قدرتهم على المرونة والابتكار وأن يكون لهم أدوار رئيسية فى تطوير سياسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بهم،من خلال مشاركتهم فى صنع سياسات جديدة من أجل التعبير عن احتياجاتهم، وأن يكونوا شركاء فيها من ناحية وتمكينهم وتعزيز نقاط القوة لديهم من أجل الاستجابة لتحديات العصر من ناحية أخرى . **(Funk wok,2008, p38)**

ونتيجة لذلك يظهر دور المخططين الاجتماعين من خلال الالتزام بمبادئ العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان من خلال تعزيز المساواة الاجتماعية و الاقتصادية بين الفئات الفقيرة والمهمشة، حيث يجب على الأخصائيين الاجتماعين توجيه قيمة العدالة الاجتماعية لمعالجة الحرمان من الفقر لتحقيق التنمية الاجتماعية والقضاء على الظلم الاجتماعى. **(Antoinette& Twikirize, 2014, p.314)**

والتخطيط الاجتماعى هو السمة الأساسية والغالبة فى حياة الانسان وحياة المجتمعات ككل والوسيلة الهادفة إلى تحقيق التنمية المتكاملة حيث لا يمكن إحداث التنمية

دون الأخذ بأسلوب التخطيط كأسلوب علمى لاشباع الاحتياجات ومواجهة المشكلات مما يؤدى إلى تحقيق معدلات أعلى للرفاهية الاجتماعية لأفراد المجتمع **(عثمان، وسرحان، ٢٠١٥، ص ١٧)**

كما أن التخطيط الاجتماعى هو تحديد أهداف متسقة يراد تحقيقها فى مدة مستقبلية محددة، ثم تحديد الوسائل والأساليب والإجراءات الملائمة، ووضعها موضع التنفيذ الفعلى لبلوغ تلك الأهداف **(صبيح، و أبو حلو، ٢٠١٠، ص. ٣٧)**

كما أن التخطيط الاجتماعى هو تلك الخطوات الواعية لحل المشكلات من خلال القدرة علي تحديد المشكلات وتحليلها وتحديد الأهداف والأولويات وتحديد البدائل لتحقيق تلك الأهداف فى فترة زمنية محددة من خلال الاستثمار الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة لإشباع احتياجات أفراد المجتمع.

ويعتبر التخطيط أداة التخطيط التغيير الاجتماعى ووسيلته من خلال ضع خطط الرعاية الاجتماعية لتحقيق التوازن بين الحاجات والأنشطة من خلال تنظيم آليات اتخاذ القرارات حول الموارد المتاحة لإشباع تلك الاحتياجات **(ناجي، ٢٠١١، ص ص: ١١٧ – ١١٨)**

وحتى لا تصبح ممارسة التخطيط الاجتماعى عملية اجتهادية، فانه يعتمد على إحدى النماذج التخطيطية لحل صعوبات الممارسة، ويتم ذلك فى ضوء التعرف على الواقع المجتمعى الذى يطبق فيه النموذج لاحداث التغيير الاجتماعى لإشباع الحاجات ومواجهة المشكلات **(حمزة، ٢٠١٥، ص ١٤٤)**

وتساعد هذه النماذج على استيعاب المخططين للمشكلات القائمة فى المجتمع عن طريق التعرف على متغيراتها، كما تساعد هذه النماذج أيضاً فى تعريف المخطط بأساليب التدخل المقصود، الذى يستطيع إحداث التأثير المنشود وإيجاد حلول لبعض المشكلات الاجتماعية البالغة التعقيد، بالإضافة إلى التعريف بكيفية استخدام هذه الأساليب لزيادة قدرات المخطط على التحليل والربط بين المتغيرات وتحديد العلاقات القائمة فيما بينها وقياسها قياساً كمياً لتفسير السلوك الانسانى تفسيراً مناسبا يزيد من إمكانية الاعتماد عليها كأساس للمارسة السليمة والارتفاع بها على مستوى المحاولة والخطا والخبرات الفردية المحدودة وتقود إلى مؤشرات تساعد فى اتخاذ القرار بل وفى بناء نماذج للممارسة مستمدة من الإطار الثقافى والاجتماعى والسياسى للمجتمع **(عويس و الافندى، ٢٠٠٥، ص ١٢٥)**

ومن هنا تسعى الدراسة الحالية إلى تفعيل العدالة الاجتماعية للفقراء من خلال تحقيق المساواة فى الفرص المتاحة، المساواة فى الحقوق والواجبات، العدالة فى توزيع الدخول، العدالة فى توزيع الخدمات، سيادة القانون

وبناءاً على ذلك يمكن القول: أنه بعد مراجعة الأدبيات التي تناولت موضوع الدراسة من خلال الرجوع إلى التراث النظري والإطار التصوري الموجه للدراسة، خَلص الباحث إلى تجسيد المشكلة البحثية فى رصد وتحليل أحدث الدراسات والبحوث العالمية والمحلية باستخدام نماذج ومداخل التخطيط الاجتماعي لتحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء ".

ثانياً: أهمية الدراسة:

١- الاهتمام الدولي والإقليمي والمحلي بقضايا الفقر كأحد مظاهر التخلف وأحد تحديات التنمية التى تعوق تقدم المجتمعات وتطورها.

٢- الارتفاع الملحوظ فى أعداد الفقراء حيث يمثل ٢,٢ مليار شخص من إجمالي سكان العالم فقراء كما يعانى ٣٢,٥ % من سكان المجتمع المصرى من الفقر، الأمر الذى يشكل خطراً يهدد الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي.

٣- سياسات الاصلاح الاقتصادى التى اتبعتها الدولة ومن ثم الارتفاع الملحوظ فى عدد الفقراء، الأمر الذى سيتلزم ضرورة الاهتمام بالجانب الاجتماعى للتنمية الاقتصادية من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء

٤- الاهتمام العالمى والإقليمى والمحلى بقضايا العدالة الاجتماعية باعتبارها هدفاً رئيساً لكل المجتمعات من أجل تحقيق التنمية .

٥- تعتبر العدالة الاجتماعية أحد المطالب الأساسية لكل فئات المجتمع، وبصفة خاصة لدى الفقراء نتيجة لإنتشار أساليب الظلم وعدم المساواة، والتفاوت في توزيع الدخل والخدمات.

٦- العدالة الاجتماعية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمهنة الخدمة الاجتماعية وقيمها وهدف من أهداف سياسات الرعاية الاجتماعية فى المجتمع.

٧- إثراء الجانب المعرفي للخدمة الاجتماعية بصفة عامة وتخصص تخطيط اجتماعي بصفة خاصة من خلال تحليل محتوي أحدث البحوث والدراسات العالمية والمحلية في مجال العدالة الاجتماعية للفقراء باستخدام نماذج ومداخل التخطيط الاجتماعي ووضع رؤية استشرافية لتفعيل العدالة الاجتماعية للفقراء .

ثالثاً: أهداف الدراسة:

١- رصد أحدث الدراسات والبحوث العالمية والمحلية المرتبطة بالعدالة الاجتماعية

٢- رصد أحدث الدراسات والبحوث العالمية والمحلية المرتبطة بالفقر

٣- رصد أحدث الدراسات والبحوث العالمية والمحلية المرتبطة بالعدالة الاجتماعية للفقراء

٤- تحليل الدراسات والبحوث العالمية والمحلية باستخدام نماذج ومداخل التخطيط الاجتماعى لتحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء

٥- تحديد الاستنتاجات التي تم التوصل إليها وإمكانية الاستفادة منها باستخدام النماذج العلمية للتخطيط الاجتماعي لتحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء

رابعاً: تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة الى الاجابة علي التساؤل الرئيسي التالى

ما اسهامات الدراسات والبحوث العالمية والمحلية باستخدام نماذج ومداخل التخطيط الاجتماعى لتحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء

وينبثق من هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية

١- ما اهتمامات الدراسات والبحوث العالمية والمحلية بتحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء

٢- ما نتائج تحليل محتوى الدراسات والبحوث العالمية والمحلية المرتبطة بتحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء

٣- ما أهم الاستنتاجات التى يمكن الاستفادة منها باستخدام النماذج العلمية للتخطيط الاجتماعي لتحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء

خامساً: مفاهيم الدراسة:

تتحدد مفاهيم الدراسة في المفاهيم التالية:-

١- مفهوم النموذج ModelConcept

النموذج في اللغة يعني: المثال أي مثال الشيء في صورته المختارة **(مجمع اللغة العربية، ١٩٩٣، ص ٦٣٦)**

ويشير معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية للنموذج على أنه " نمط من العلاقات المتصورة أو الملموسة التي يشاهدها الإنسان في ملاحظته للعالم كأنماط السلوك الاجتماعى **(بدوى، ١٩٩٣، ص ٢٧١)**

أما معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية فيعرف النموذج على أنه (يمثل الحقيقة) فالأخصائي الاجتماعي مثلاً يستخدم نموذج الحياة البشرية ذاتها لأنه يمثل تفاعل القوى في المجتمع الذي يعيش فيه العميل، والذي فيه العميل ويتأثر به .**(درويش، ١٩٩٨، ص ١٠٧)**

ويعرف روبرت باركر Robert L.Barkerالنموذج على أنه تمثيل للحقيقة أو الواقع، مثل نموذج الحياة **Life Models** الذى يستخدمه الأخصائى الاجتماعى، ويمثل كل القوى الموجودة فى بيئة العملاء التى يتأثرون بها ويتفاعلون معها. **(Barker,2003, p79)**

والنموذج هو بناء مترابط من الإرشادات أو التوجيهات أو نمط من الاصطلاحات الرمزية والأدوار والعمليات، وصياغتها لتوضيح الأدوار المتفق عليها للممارسين **(مختار، ١٩٩٥، ص ص ٢٢٦ – ٢٢٧)**

ويمكن النظر اليه على أنه مدخل منهجي منظم لمساعدة صانع القرار فى استقصاء المشكلة والبحث عن الأهداف وتقويم البدائل عن طريق المقارنة بين نتائج استخدامات كل بديل منها لاختيار البديل الأمثل للتأثير على المشكلة والعمل على حلها . **(عويس والافندى، ٢٠٠٥، ص ١٢٥)**

كما يقصد به أنه تصور تطبيقى عملى يرتبط بالواقع الامبيريقى، ويوضح أساليب معينة للممارسة المهنية ويستخدم مباشرة عند تعاملنا مع المشكلات أو المواقف المختلفة استناداً على أساس قاعدة نظرية لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف تطبيقية عملية. **(على، ٢٠٠٨، ص ٣٠١)**

ويمكن تعريف النموذج على أنه: (على، ٢٠١٢، ص ٢٠٩)

١- مجموعة من عناصر متكاملة أو خطوات مترابطة لتنظيم الأفكار حول موضوع ما بطريقة منطقية، أى نمط من العلاقات والعمليات التى تمثل تصوراً تطبيقياً عملياً يرتبط بالواقع

٢- ترتبط تلك العناصر بالممارسة فى مواقف مهنية محددة لربط الطرق بالحقائق والأدوات المرتبطة بإحدى مدخل الممارسة المهنية لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف

٣- تحديد أدوار ومهام الممارسة فى الموقف المحدد وتمكنه من دراسة وتفسير الموقف والعوامل أو العناصر والأسباب التى كانت وراء حدوثه

٤- يسهم فى إمكانية تقييم عائد جهود التنمية وزيادة فعاليتها فى ضوء ما تتضمنه تلك النماذج من مبادئ عامة وما يتعين القيام به من إجرءات لتحسين الأداء

ويعرف النموذج على أنه صياغات تصورية منسقة على نحو مبسط تضع العناصر المشتركة فى شكل محدد، كما تمكننا من أن ندرك على نحو أكثر دقة الاتجاه الذى تدل عليه العلاقة بين المتغيرات **(حلبى، ١٩٩٩، ص ص ٢١- ٢٢)**

كما يعرف النموذج على أنه بناء مترابط من الارشادات والتوجيهات أو نمط من الاصلاحات الرمزية والأدوار والعمليات وصياغتها لتوضيح الأدوار المتفق عليها للممارسين **(مختار،١٩٩٥، ص ٦٤)**

والنماذج فى التخطيط الاجتماعى تساعد على استيعاب المخططين للمشكلات القائمة فى المجتمع عن طريق التعرف على متغيراتها، كما تساعد هذه النماذج فى تعريف المخططين بأساليب التدخل المهني المقصود الذي يستطيع من خلاله إحداث التأثير المنشود وإيجاد الحلول لبعض المشكلات المجتمعية البالغة التعقيد وأيضا معرفة كيفية استخدام هذه الأساليب لزيادة قدرات المخطط على التحليل والربط بين المتغيرات وتحديد العلاقة القائمة فيما بينهم.

ومما سبق عرضه من مفاهيم نجد أن مفهوم النماذج العلمية يشتمل على مجموعة من الخطوات التى تحدد استراتيجية العمل المهنى لتحقيق الأهداف المرغوبه.

ويحدد الباحث بالتعريف الاجرائي للنموذج في هذه الدراسة:-

١- مجمل النماذج العلمية للتخطيط الإجتماعى التى تم تقديمها فى الخارج والداخل عبر تطور المراحل المختلفة .

٢- ترتبط هذه النماذج العلمية التطبيقية بجميع متغيرات وابعاد الممارسة المهنية للتخطيط الإجتماعى .

٣- تستخدم فى هذه الدراسة كموجه مهنى عند العمل لتحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء

٤- يشتمل علي عناصر متكاملة وخطوات مترابطة وتوجيهات لتفعيل العدالة الاجتماعية للفقراء

٢- مفهوم المدخل: Approach Concept

المدخل في اللغة هو موضوع الدخول، وحسن المدخل تعني المذهب في أموره، براعة الوصول إلي المطلوب**(العصيلى، ١٩٩٨، ص ١٦)**

كما يعرف قاموس المورد كلمة مدخل Approach على أنها تعنى ممر أو مجاز أو طريقة لفهم موضوع ما سهل أو صعب بلوغة أو أسلوب لإثارة الاهتمام ولفت الانتباه أو التقريب من شيء **(البعلبكى، ١٩٩٣، ص ٤٤)**

ويعرف قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية المدخل على أنه أسلوب العمل والإجرءات التى ينظمها البرنامج للحصول على الخدمات أو التى تتخذها المؤسسة التى تقدم الخدمات الاجتماعية لكى تؤكد أن خدماتها متاحة للعملاء المستهدفين لهذه الخدمات .**(السكرى، ٢٠٠٣، ص ١٣)**

ويعرف المدخل على أنه مجموعة من الافتراضات التى تربطها ببعضها البعض علاقات متبادلة وهذه الافتراضات تتصل اتصالاً وثيقاً بطبيعة الشئ المراد الوصول اليه **(عبد العال، ٢٠٠٣، ص ١٤)**

ويعرف المدخل على أنه اتجاه فكرى نحو موضوع أو موقف ما وقد يكون هذا الاتجاه موضوعياً وبعيداً عن المصلحة الشخصية أو التحيز، وقد يكون ذاتياً متأثراً بالمصلحة الشخصية أو التحيز **(زيدان، ٢٠١٦، ص ١٠١)**

ويقصد بالمدخل في هذه الدراسة: بأنه بناء مترابط من الأفتراضات والعلاقات يسهم فى وضع إطار تصورى ورؤية شاملة يمكن تحقيقها فى المستقبل لكيفية تحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء

٣- مفهوم العدالة الاجتماعية Concept of Social Justice

العدالة الاجتماعية مفهوم فلسفى يرجع إلى أكثر من نصف قرن من الزمان عن العديد من الفلاسفة مثل:(أفلاطون، أرسطو، راولز – كانط– ابن رشد) وغيرهم من الفلاسفة الذين رأو ضرورة النظر إلى العدالة من منظور اجتماعى، وهو كمفهوم ظهر لأول مرة فى الفكر الغربى فى أعقاب الثورة الصناعية وظهر كتعبير عن الاحتجاج ضد الظلم والاستغلال الرأسمالى من أجل تطوير التدابير لتحسين الأحوال والظروف المعيشية، وبعد الثورات التى هددت أوروبا فى منتصف القرن الثامن عشر أصبحت العدالة الاجتماعية مطلباً لأصحاب الفكر التقدمى، وبحلول منتصف القرن العشرين أصبح مفهوم العدالة الاجتماعية مفهوماً مركزياً فى كل الأيديولوجيات اليسارية والوسطية واليمينية، وفى كل البرامج وفى كل العلوم، وذلك من أجل القضاء على الظلم والاستعباد والتفاوتات الاجتماعية وتحقيق المساواة بين مختلف المواطنين. **(Baudot, 2006, p12)**

ومن ثم فإن هناك اختلافاً واسع المجال بين المتخصصين لتحديد مفهوم العدالة الاجتماعية باختلاف التخصصات العلمية وفى هذا النطاق فإننا نتجه أولاً قبل تحديد مفهوم العدالة الاجتماعية إلى أن نحدد معنى العدل.

وعندما نضيف صفة الاجتماعية إلى العدالة فذلك يعنى أنها تتضمن الفئات الاجتماعية المختلفة؛ وتسعى لتحقيق العدل فيما بينهم، وتتضمن حق الأجيال القادمة فى المجتمع فى التمتع بالعدالة. **(William, 1997, p43)**

أما العدالة الاجتماعية فيعرفها قاموس قاموس الخدمة الإجتماعية بأنها: نظام مثالي يتمتع فيه كل أفراد المجتمع بنفس الحقوق والواجبات الأساسية وتكافؤ الفرص والحماية والواجبات والخدمات الإجتماعية . **(درويش، ١٩٩٨، ص١٥٤)**

والعدالة الاجتماعية تعني أن جميع الناس بغض النظر عن الجنس أو العرق أو السن أو الطبقة أو اللغة أو الدين أو الاحتلال بالموارد العامة للمجتمع .وهذا يشمل الحصول على التعليم والمعلومات والرعاية الصحية وفرص العمل، في المجتمعات الديمقراطية يمتد مفهوم المساواة أيضاً في المجال السياسي، ويضمن صوت متساوٍ لجميع المواطنين في عملية صنع القرار. **(Distr, 2013, p3)**

كما يقصد بها هي تلك الحالة التي: (أ) ينتفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة أو السلطة أوكليهما. (ب) يغيب فيها الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي وتنعدم فيها الفروق غير المقبولة اجتماعيا بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة. (ج) يتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية وحريات متكافئة. (د) يعم فيها الشعور بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الاجتماعية. (هـ) يتاح فيها لأعضاء المجتمع فرص متكافئة لتنمية قدراتهم. (و) لا يتعرض فيها المجتمع للاستغلال الاقتصادي وغيره من مظاهر التبعية من جانب مجتمع أو مجتمعات أخري .**(البصام، ٢٠١٤، ص ١٥)**

ويمكن النظر اليها على أنها حصول أفراد المجتمع على الأوضاع المناسبة التي توفر لهم نفس الحقوق والحماية الاجتماعية والفرص والمنافع الاجتماعية. **(Tina and other, 2009, p25)**

وتعرف العدالة الاجتماعية على أنها التوزيع العادل للموارد والفوائد والمنافع علي جميع الناس لمواجهة الاقصاء الاجتماعي والاقتصادي وهي العملية التي يتم من خلالها تمكين المجتمع من بلوغ أهدافه وتحقيق الإنصاف في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية

والثقافية كما أن العدالة الاجتماعية يتم من خلالها توجيه العمل نحو التغيير الاجتماعي و تسعى إلي حلول للظلم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي من خلال معالجة الأسباب الجذرية لتلك المشاكل وليس فقط أعراضها. **(Bruse, 2004, p1)**

وتعرف العدالة الاجتماعية على أنها منع التميز ضد أي شخص على أساس المعتقدات أو الجنس أو اللون، الطبقة الإجتماعية، الثروة، المركز الإجتماعي وسيادة القانون للمجتمع، كما أنها تشجع على إحترام كرامة الإنسان فضلا عن المساواة أمام القانون على جميع المستويات الإدارية والقانونية والإجتماعية والسياسية والإقتصادية وتقوم على مبادئ الديمقراطية والحرية والمساواة والتسامح. **(Zia, 2006, pp 295 – 296)**

كما يقصد بها توفير معاملة عادلة، وفرص متكافئة، وحصص متساوية من موارد وخيرات المجتمعات لكل أفرادها، وصولاً إلى حالة من الرضا المعيشية ودرجة من تحقيق الاحتياجات الأساسية للفرد، حيث الاحتياجات الأساسية هنا منظومة مترابطة من المتطلبات الحياتية الشاملة التى لا تقف عند توفير الطعام والشراب **(ابو النصر، ٢٠١٦، ص ١٩)**

ويعرفها أحمد السيد النجار بأنها توزيع الدخل بشكل عادل بما يقلل الفوارق بين الطبقات من خلال نظام الأجور والدعم والتحويلات ودعم الخدمات العامة وهذه تشمل العدالة الأفقية بين أبناء الجيل الحاضر للأمة والعدالة الرأسية، وتعنى العدالة بين الأجيال المختلفة فى الاستفادة من الموارد الطبيعية النامية وفى الحفاظ على الموارد الطبيعية المتجددة **(النجار، ٢٠١٢، ص ١١٩)**

التعريف الأجرائي للعدالة الاجتماعية:

١- تحقيق المساواة بين جميع المواطنين دون تمييز على أساس دينى أو عرقى أو جنسى، أيديولوجى، أو أى مميزات أخرى فى(الفرص المتاحة– الحقوق – الواجبات).
٢- توزيع الثروات والمنافع والموارد بشكل عادل ومتساوٍ على جميع أفراد المجتمع.
٣- توزيع الخدمات بشكل عادل على جميع أنحاء جمهورية مصر العربية.
٤- القضاء على التفاوتات الاجتماعية الموجودة بين المواطنين وتحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص والتكافل الاجتماعى والتضامن وسيادة القانون بين الجميع.
٥- مواجهة الاستبعاد الاجتماعى للفئات المحرومة وتحقيق المشاركة الكاملة لهم فى كافة الأنشطة وتوسيع الخيارات والفرص المتاحة لهم بما يحقق الاندماج المجتمعى.

٦- تلبية الاحتياجات الأساسية لجميع المواطنين على أساس عادل.

٤- مفهوم الفقر Concept of Poverty

مفهوم الفقر مفهوم متعدد الأبعاد حيث تعددت التعريفات الخاصة به فليس هناك اتفاق على معنى واحد لمفهوم الفقر وإنما هناك اجتهادات كثيرة تتداخل فى أكثر من نقطة، ويرجع ذلك إلى عوامل مختلفة من أهمها اختلاف المواقف المبدئية للباحثين من الفقر وتصورهم لما يلزم عمله بشأنه وتنوع المنطلقات النظرية والاختبارات المنهجية . تداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشكل ذلك التعريف وتؤثر عليه

ويعرف معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية الفقر على أنه حالة تلحق بالفرد أو المجتمع حين تعوزه أشياء ضرورية لازمة لممارسة أوجه نشاطه المختلفة، ولما كان مستوى المعيشة لشعب معين يتغير من حين إلى آخر – حسب التقدم الذى يحرزه فى التنظيم الاقتصادى والاجتماعى فإن حالة الفقر تختلف بحسب المستويات التى ننظر منها وتظل دائماً خاضعة للأحكام القيمية (مدكور، ١٩٧٥، ص ٤٥٣)

ويعرف الفقر من منظور الدخل على أنه الحالة الاقتصادية التى يفتقر فيها الفرد إلى الدخل الكافى للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية، الغذاء والملبس والسكن وكل ما يعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق فى الحياة . (UNDP, 1997, p12)

ويعرف الفقر من منظور القدرات على أنه وذلك عندما يفتقر الناس إلى القدرات الأساسية من (انخفاض الثقة بالنفس، سوء الحالة الصحية، انعدام الأمن، الشعور بالعجز، إلخ) وعدم كفاية الموارد المادية والإعلامية التى تمكن من المشاركة فى المجتمع للحد من الفقر. **(World Bank, 2005, p 145)**

ويعرف الفقر من وجهة نظر الاندماج الاجتماعى على أنه عملية يتم بموجبها دفع بعض الأفراد إلى حافة المجتمع ومنعهم من المشاركة الكاملة بحكم فقرهم نتيجة لعدم وجود الكفاءات الأساسية لديهم أو نتيجة للتمييز ضدهم ومن ثم إبعادهم عن العمل وفرص التعليم والتدريب والمشاركة فى صنع القرار. **(Krishna& Kummitha, 2015,p4)**

ويعرف الفقر من وجهة نظر التنمية البشرية على أنه: الحرمان من الخيارات والفرص المتاحة التى تعتبر أساسية للتنمية البشرية أكثر من أى شخص آخر ولا يتمتع بمستوى معيشى لائق وبمستوى من الكرامة الإنسانية واحترام الذات والآخرين والأشياء التى لها معنى فى الحياة **(ليلة، ٢٠٠٢، ص٢٧)**

ويعرف برنامج الأمم المتحدة الانمائى الفقر على أنه الحد الأدنى من الدخل والاستهلاك، مستويات التعليم، الصحة،الأمن والآمان،الحالة الغذائية،شبكات الآمان الاجتماعى **(المسلمى وآخرون،٢٠٠٦،ص٧)**

وقد نظرت كريمة كريم إلى الفقر من منظورات أخرى تتمثل فى: (كريم، ٢٠٠٥، ص ص ١٢-١٣)

المنظور الموضوعى للفقر:يحدد مستوى محدداً من الدخل أو الإنفاق يمثل الحد الفاصل بين الفقراء وغير الفقراء ويتم تعريف الأشخاص الذين يوجدون على هذا الحد الفاصل أو أدنى منه فقراء.

المنظور الشخصى للفقر:يعرف الفقر وفقاً لمنظور الشخص ذاته. فإذا ما كان يشعر أنه لا يحصل على احتياجاته الأساسية يتم تعريفه كفقير.

المنظور الاجتماعى للفقر: يحدد الفقراء بأنهم أولئك الذين يحصلون على إعانة للرفاهية من المجتمع، وطبقاً لهذا فإن الأشخاص يعتبرون فقراء عندما يعترف رسمياً بأنهم فقراء.

والفقراء هم الفئات الأكثر تعرضاً للفقر، أو المرض، أو الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية،أو كبار السن أو غيرهم.

كما يقصد بهم أناس يعيشون فى أسر ينخفض استهلاكها عند هذا الحد الأدنى من مقياس الاستهلاك أي دولار واحد أو دولارين فى اليوم ويفتقرون إلى الدخل ويعانون من الأمية واعتلال الصحة وعدم المساواة فى حصولهم على الخدمات **(البنك الدولي،٢٠٠٤،ص٢)**

التعريف الاجرائى للفقر:

١- عدم كفاية الدخل اللازم للفرد لإشباع احتياجاته الأساسية.
٢- الحرمان من إشباع الاحتياجات الأساسية للفرد فى المجتمع والتى تؤثر على نوعية حياته.
٣- الاستبعاد من كافة أشكال المشاركة فى المجتمع .
٤- الحرمان من الفرص والخيارات المتاحة أمام الفرد نتيجة غياب المساواة والعدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع
٥- الإفتقار إلى الإمكانيات والقدرات الأساسية التى تمكن الفرد من المشاركة فى أنشطة المجتمع والاستفادة من الفرص المتاحة فى المجتمع

٦- الافتقار إلى المعلومات التى تتيح للفرد المشاركة فى الأنشطة والتعرف على الخيارات المتاحة.

سادساً: التصميم المنهجي للدراسة:

(أ) نوع الدراسة: ينتمى هذا البحث الى نمط البحوث والدراسات النظريه المكتبية وهو الذى يقدم فيه الباحث فهماً متعمقاً وتفسيراً شاملاً لمجال البحث الموضوعى، يعتمد البحث النظرى المكتبى على تحليل البيانات بطريقة إستقرائية، من خلال استخدام نماذج ومداخل التخطيط الاجتماعي في تحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء

(ب) منهج الدراسة: اعتمد البحث علي المنهج العلمي بإستخدام المنهج الإستقرائى فى تقديمه لمتغيرات الدراسة معتمداً على العرض والاستنتاج المنطقى والتحليل لبعض الدراسات والبحوث العالمية والمحلية ذات الاهتمام من عام(٢٠٠٥ حتي عام ٢٠٢٠م)، وتوفير معلومات مرجعية عن حول القضايا موضع التساؤل بالإضافة إلى التوصل إلى تفسيرات لها من خلال استخدام نماذج ومداخل التخطيط الاجتماعي في تحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء

(ج) الأدوات البحثية للدراسة: إعتمد الباحث على تحليل مضمون نتائج الدراسات والبحوث المحلية والعربية والعالمية المرتبطة بمتغيرات الدراسة نماذج ومداخل التخطيط الاجتماعى لتحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء. **حيث تم تقسيم الدراسات والبحوث إلى ثلاثة محاور:**

-**المحور الأول** : أحدث الدراسات والبحوث العالمية والمحلية المرتبطة بالعدالة الاجتماعية.

-**المحور الثاني** : أحدث الدراسات والبحوث العالمية والمحلية المرتبطة بالفقر.

-**المحور الثالث:** أحدث الدراسات والبحوث العالمية والمحلية المرتبطة بالعدالة الاجتماعية للفقراء

وقد تم تحليل الدراسات والبحوث العالمية والمحلية وفقاً للمحكات التالية :-

١ .نوعية الدراسات والبحوث العالمية والمحلية والفترات الزمنية لاجرائها.

٢ .القضايا المحورية للدراسات والبحوث العالمية والمحلية.

٣ .أهداف الدراسات والبحوث العالمية والمحلية.

٤ .أهم النتائج والآليات التي توصلت إليها الدراسات والبحوث العالمية والمحلية.

سابعاً: الموجهات النظرية للدراسة:

يعرف مختلف المؤلفين والقواميس النظريات بطرق متماثلة على أنها مجموعة من المفاهيم والافتراضات التى تساعد على التفسير والتنبؤ بالظواهر . **(Beth, 2005, p2)**

ومن ثم فإن التنظير يساعد على وجود نظرية داخل الممارسة بالإضافة إلى أنه أداة هامة لممارسة فعالة، وهذه الممارسة تساعد على التحليل والتخطيط والتقييم وتنظيم المعلومات، وضروري لممارسة المجتمع لتحقيق العدالة الاجتماعية من أجل النهوض بالمشاركة الكاملة والمتساوية لجميع الأفراد والجماعات والسماح بالوفاء باحتياجاتهم ومواجهة الآثار المترتبة على الظلم الاجتماعي .

وبالتالي فإننا سوف نركز على النظريات التي تعمل على تعزيز العدالة الاجتماعية للفقراء على النحو التالي:

(١): نظرية مارشال (١٩٥٠)

انتهجت مجموعة من الحقوق ضمن نظريتها فى المواطنة والعدالة الاجتماعية وتتضمن هذه الحقوق التى يجب أن تتوفر لدى المواطن لكى يشعر بالمواطنة والعدالة الاجتماعية فى مجتمعه:

١- الحقوق المدنية: وهى تلك الحقوق اللازمة لممارسة الحريات.

٢- الحقوق السياسية: وهى تختص بالحقوق السياسية للفرد مثل الحق فى المشاركة بما فى ذلك الحق في التصويت وشغل المناصب السياسية والحق في الترشح للانتخابات وعضوية منظمات المجتمع المدني.

٣- الحقوق الاجتماعية والثقافية: وهى تتمثل فى حصول الأفراد على استحقاقاتهم من خدمات الرعاية الاجتماعية والثقافية فى المجتمع مثل: (التعليم، الصحة، الإسكان، الأمان الاجتماعي، الرفاه– الخ) **(فيرى، ٢٠٠٦، ص ١١٢)**.

٤- الحقوق الاقتصادية: وتتمثل فى حق كل مواطن فى العمل فى ظروف منصفة

ومن ثم فإن هذه النظرية تؤكد على أن يكون لجميع الأفراد فى المجتمع مكانة متساوية فيما يتعلق بالحقوق والواجبات من أجل الوصول إلى مجتمع عادل اجتماعياً من خلال التركيز على قيم المواطنة واحترام حقوق الإنسان. ومن ثم يتضح أن هذه النظرية تبنت أحد أبعاد العدالة الاجتماعية وهى المساواة فى الحقوق والواجبات بين جميع أفراد المجتمع سواء فى الحصول على الحقوق المتساوية التى نص عليها الدستور المصرى لصالح المواطن فى جميع المجالات سواء تعليم – صحة – اسكان– توظيف – الخ أو فى أداء الواجبات العامة تجاه مجتمعه من خلال دفع الضرائب– مستحقات الدولة المختلفة – تأدية الخدمة العسكرية – الخ فالكل متساوى بغض النظر عن اللون – الجنس– الطبقة الاجتماعية – المركز والمكانة

الاجتماعية التى يحظى بها الشخص،ومن ثم ينتج عن هذا مجتمع يشعر فيه المواطن بالمواطنة والعدالة الاجتماعية

(٢): النظرية النفعية:

تركز هذه النظرية على أن العدالة الاجتماعية ليست مجرد فضيلة للأفراد فقط، ولكن للمجتمعات أيضاً وتركز على تحقيق الخير وزيادة المنافع لأكبر عدد ممكن وتنظيم الحياة الاجتماعية حتى يمكن تحقيق أكبر قدر من المنفعة العامة **(Emestr, 2004, p1)**، وفى إطار ذلك فقد أكد وليامز أن المجتمع هو المسئول عن توفير الفرص للمنتفعين وكذلك هو المسئول عن تحقق رضا المنتفعين من خلال تخصيص وسائل الارتياح، والتي تتمثل في الفرص والامتيازات ومختلف أشكال الثروة .وسؤال النفعية يتركز كما أشار جون ستيوارت فى الخير والسعادة البشرية،ومن ثم فإن مفهوم العدالة الاجتماعية عند المفكرين النفعيين يركز على سيادة النفعية، وما هي القواعد التي يتبناها المجتمع حتى يتحقق مزيد من الخير والفائدة للناس. **(solas, 2008, p815)**

ومن ثم نستنتج أن هذه النظرية تركز على أن أي فعل عادل هو الذي تكون نتائجه محققة لتعظيم هذا الخير للجميع، وأن العدالة عندهم ترتبط بمدى تحقيق الخير والفائدة للجميع، ومن ثم تبنت هذه النظرية أحد مؤشرات العدالة الاجتماعية وهو التضامن الاجتماعى من أجل تحقيق الارتياح والسعادة والخير لأفراد المجتمع ولن يتحقق ذلك بالتاكيد الا عندما تنتهج الدولة سياسات تأخذ من العدالة الاجتماعية كهدف لها من أجل التخفيف من حدة الفقر وذيوعه وانتشاره داخل المجتمع وهذا ما نشهده الان من التوسع فى الاسكان الاجتماعى ومساكن للعشوائيات (الاسمرات١-٢-٣) (أهالينا- غيط العنب – الخ)، تطوير منظومة التعليم – الحماية الاجتماعية للفقراء (برنامج تكافل وكرامة- اثنين كفاية –بناء قدرات الاخصائيين الاجتماعيين العاملين فى مجال الأطفال بلا مأوى – برنامج فرصة – مودة – رفيق المسن- تحسين الطفولة المبكرة الخ) – الاهتمام بالجانب الصحى واطلاق المبادرات الصحية مثل مبادرة (١٠٠مليون صحة "مبادرة رئيس الجمهورية للقضاء على فيروس سى والكشف عن الأمراض غير السارية- الخ) كل هذه المؤشرات تؤدى إلى تحقيق الخير والسعادة والنفع لأفراد المجتمع وبصفة خاصة الفقراء.

(٣): النظرية الليبرالية (لروبرت نوزيك)

قدم الفيلسوف الأمريكي روبرت نوزيك نظريته فى العدالة الاجتماعية، والتي تقف في تناقض ملحوظ مع تلك المقترحة من جون راولز، وتنظر هذه النظرية إلى العدالة الاجتماعية كاستحقاق ويقول أن الأفراد لديهم الحق فى الملكية من خلال التوافق مع المبدأين الآتيين. **(جدعان، ٢٠١٣، ص ص ٣١ -٣٢)**

أ- **مبدأ العدالة فى الاستحواذ والاقتناء:** وهو كيف يمكن للأشخاص امتلاك الأشياء التى لا يملكها أى شخص دون انتهاك لحقوق أى شخص آخر، ويؤكد على أن الأفراد يمكنهم الحصول على هذا طالما أنهم يمتلكون المهارات التى تؤهلهم لهذا

ب- **مبدأ العدالة في التنقل:** وهى تتعلق بعدالة نقل الأفراد لممتلكاتهم المشروعة عن طريق (التجارة أو البيع أو الهدية).

ومن ثم فإنه يرى أن أي محاولة لإجبار الناس على التبرع بجزء من ممتلكاتهم المشروعة من أجل رفاهية الآخرين هي انتهاك لحقوق الملكية، ويرى أن الحكومة لا تزال شرعية طالما أنها تعمل على إنقاذ حقوق الملكية وعدم القيام بإعادة توزيع الثروة.

وبناء عليه فإن هذه النظرية تركز على العدالة الاجتماعية (كحق للتملك) وأن وظيفة الدولة ومؤسساتها هى الحفاظ على هذا الحق وهذا يتماشى مع المنظور الليبرالي الذي يسعى إلى حماية حقوق الأفراد والتركيز على اقتصاد السوق وأن الدولة ليس مسئولة عن الإنفاق على خدمات الرعاية الاجتماعية. وهذا يختلف مع أيديولوجية المجتمع المصرى التى تسعى لتحقيق الرعاية الاجتماعية لكل المواطنين فى مختلف المجالات وأن الدولة هى المسئولة عن توفر خدمات الرعاية الاجتماعية (تعليم-صحة- اسكان- توظيف – الخ) لمواطنيها

(٥): نظرية المساواة الليبرالية لجون راولز

تبنى راولز إطاراً مرجعياً مستوحى من أفكاره وبعض العناصر الفلسفية لكانط بمفاهيم وقواعد أخرى تأخذ فى اعتبارها الحقوق بعيداً عن الأسس النفعية، والتى تستند على غاية نهائية وهى تعظيم الخير أو المنفعة الكلية. ويستند فى نظريته على مفهوم العدالة والإنصاف، ويستند أيضاً على العقد الاجتماعى والعدالة التوزيعية ويركز جون راولز على مفهوم العدالة فى الإنصاف من خلال التركيز على أن حقوق الفرد لا يمكن التنازل عنها مطلقاً، وأن الفرد هو غاية فى حد ذاته وليس نتيجة، وذلك مع الاهتمام بدوافع الفعل وليس نتائجه وآثاره فقط وارتبط هذا بالمكون الأخير للإطار المرجعى لمفهوم العدالة فى الإنصاف

هو المنظور التعاقدى المستخدم فى نظرية العقد الاجتماعى عند هو بز وروسو، وقد تحدث راولز على أن مجموعة من الأفراد قد اجتمعوا ليتفاوضوا من أجل الوصول إلى مبادئ وأسس للعدالة تحكم نشاطهم مستقبلاً ويطلق على هذا الموقف الأصلى (Original Position)، ويتم هذا فى ضوء شروط وضوابط معينة منها: أن هذه المفاوضات تجرى دون ضغط أو إكراه كما أنهم لا يدركون التباين فى قدراتهم لوجود (حجاب الجهل) وهو أنه لا أحد يعرف مكانه فى المجتمع أو موقفه أو الوضع الاجتماعى أوغيرها من المميزات؛ بما يؤدى إلى العمل دون الشعور بأى ميزة شخصية، ومن ثم فإن عملية التفاوض تتم فى جو محايد تماماً تحول دون تمييز أحد من المتفاوضين بأوضاعه الشخصية مما يؤدى إلى تحقيق العدالة للجميع ومن هنا سيصلون إلى المبدأين اللذين يشكلان العدالة الاجتماعية فى الإنصاف. **(عيود، ٢٠٠٧، ص ص ١٣ –١٥)**

وهى مبادئ عالمية للعدالة مقبولة لكل البشر وتتحدد هذه المبادئ فى: **(Craig, 2012, p2)**

١- **مبدأ الحرية:** وهو أن يكون لكل شخص حق متساوٍ فى الحصول على كافة أشكال الحرية دون المساس بحرية الآخرين وتتمثل هذه الحريات فى (حرية التعبير والتجمع والتصويت والترشح للانتخابات والتملك) فهذه الحريات تعطى بشكل متساوٍ للأفراد فى أى مجتمع عادل يمتلك أفراده قدراً أساساً من الحقوق فى إطار النظام الأساسى للحرية.

٢- **مبدأ الاختلاف:** ويقصد به أن التفاوت والتمييز وعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية سيكون مقبولاً فى حالة تحقق أقصى منفعة أو تكون فى مصلحة الأقل تمييزاً، وأن تكون المراكز فى ظل المساواة العادلة فى الفرص، وأن تتاح الفرص لجميع الأفراد للحصول على جميع المناصب من أجل الوصول إلى مجتمع عادل.

ومن ثم يمكن أن نستنبط أن نظرية جون راولز للعدالة الاجتماعية تركز على مفهوم العدالة فى الإنصاف للحكم على ما هو عادل وما هو غير عادل، وتركز على العدالة التوزيعية فى التوزيع العادل للموارد والخدمات فى المجتمع واحترام الحقوق والواجبات، وذلك من أجل إقامة مجمع عادل يتمتع فيه كافة الأطراف بالمساواة والإنصاف دون تميز لفئة على أخرى. ولذلك فان هذه النظرية تبنت العدالة فى توزيع الدخول كأحد أبعاد العدالة الاجتماعية بحيث توزع ثروات وخيرات ودخول وموارد المجتمع بين الجميع على أساس عادل حتى لا

يتجه الأغنياء الى مزيد من الثراء والفقراءإلى مزيد من الوقوع فى براثن الفقر،ومن ثم تبنت الدولة "الحد الاقصى والأدنى للأجور – تعديل نظام الضرائب بحيث يراعى الفئات الأشد احتياجاً، كما تبنت مفهوم الانصاف وأن من يستفيد من خدمات المجتمع هو من يستحقها تطبيقا لمعيار الأحقية فى الاستفادة من الخدمات والقضاء على الاستثناءات التى تمثل البوابة الخلفية للفساد، كما ركزت النظرية أيضاً على المساواة فى الفرص المتاحة بين الجميع

ثامناً الاستنتاجات التي تم التوصل إليها وإمكانية الاستفادة منها باستخدام النماذج العلمية للتخطيط الاجتماعي لتحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء:

١. تعد الرعاية الإنسانية المستدامة حق من حقوق الإنسان.
٢. تتعدد صور الفقر (فقر القدرات– فقر الحاجات– فقر التنمية البشرية – فقر المعلومات).
٣. معدل النمو الاقتصادي يرتكز علي تقويم الأبعاد المتعددة للفقر وفقاً لمنظور فقر القدرات.
٤. تحقيق العدالة الاجتماعية يستلزم ضرورة إزالة كافة أشكال الظلم والتمييز بين أفراد المجتمع.
٥. الاهتمام بتطوير مفهوم العدالة الاجتماعية ليتوافق مع المواصفات المثالية والإنسانية في المجتمع.
٦. يؤثر ارتفاع معدلات الفقر علي نسب الالتحاق بالتعليم والاستمرار فيه، وعلي صحة الأفراد ودخولهم المستقبلية وعلي معدلات الانخراط في الأنشطة الإجرامية.
٧. ضرورة الاستفادة من أهم التجارب الدولية في مواجهة مشكلة الفقر، وتحديد آليات وبرامج الإقلال من الفقر.
٨. ضرورة تحليل أهم اتجاهات الفكر الاقتصادي المعاصر المتصلة بمفاهيم الفقر، وظاهره، وأنواعه، والآثار السلبية المترتبة علي ظاهرة الفقر.
٩. ضرورة توفير البنية الأساسية والتشريعية اللازمة للتوسع في إقامة الصناعات الصغيرة في المناطق الصناعية بالمحافظات المختلفة.
١٠. ضرورة تكافؤ الفرص المتاحة في التعليم للحد من الفقر، وتطوير سياسات المؤسسات في تقديم الخدمات بما يتوافر مع متطلبات ومبادئ العدالة الاجتماعية.

١١. ضرورة مساعدة الفقراء من خلال المساواة وتوفير موارد المجتمع في خدمتهم وتحسين حياتهم بما يساعد في تحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء.

١٢. ضرورة تحقيق الشراكة بين المواطنين والحكومة والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني وذلك للقضاء على الفقر وتحسين نوعية حياة الفقراء.

١٣. تتحدد متطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء في ضرورة وضع إطار عمل مقترح لحقوق الإنسان يعالج التفاوتات الصحية وصحة السكان من منظور الفقراء.

١٤. تتحدد مرتكزات تحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء في ضرورة تحقيق العدالة التوزيعية وتحقيق المساواة في كافة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

١٥. ضرورة تفعيل إسهامات منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية للفقراء.

تاسعاً:مؤشرات تخطيطية لحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء:

من خلال استعراض الإطار النظرى للدراسة، وتحليل نتائج الدراسات والبحوث العالمية والمحلية باستخدام نماذج ومداخل التخطيط الاجتماعى، يمكن التوصل إلى مؤشرات تخطيطية لتفعيل العدالة الاجتماعية للفقراء

جدول (١٣) مؤشرات تخطيطية لتحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء

م	مؤشرات تخطيطية لتفعيل العدالة الاجتماعية للفقراء
١	**الأهداف**
	نحو بناء مجتمع عادل متكاتف يتميز بالمساواة فى الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبأعلى درجة من الاندماج المجتمعي، مجتمع قادر على كفالة حق المواطنين في المشاركة والتوزيع العادل في ضوء معايير الكفاءة والإنجاز وسيادة القانون، ويحفز فرص الحراك الاجتماعي المبني على القدرات، ويوفّر آليات الحماية من مخاطر الحياة، ويقوم على التوازي بمساندة شرائح المجتمع المهمشة ويحقق الحماية للفئات الأولى بالرعاية وبخاصة الفقراء
٢	**القضايا المحورية**
١/٢	سياسات الرعاية الاجتماعية
٢/٢	التخطيط لخدمات الرعاية الاجتماعية

٣/٢	الحماية الاجتماعية للفقراء
٤/٢	ألمساواة فى الفرص المتاحة
٦/٢	الاندماج الاجتماعى للفقراء
٧/٢	النزاهة والمساءلة لمواجهة الفساد
٨/٢	تحسين نوعية حياة الفقراء
٩/٢	العدالة فى توزيع الدخول
١٠/٢	الديمقراطية
١١/٢	التنمية البشرية
٣	**المرتكزات**
١/٣	صنع سياسات اجتماعية جدية تنطلق من القاعدة إلى القمة
٢/٣	التخطيط التشاركى بين شركاء التنمية
٣/٣	تفعيل السياسات والبرامج الخاصة بالحماية الاجتماعية للحد من الاستبعاد الاجتماعى للفقراء
٤/٣	تكافؤ الفرص بين الجميع فى جميع مجالات الرعاية الاجتماعية
٥/٣	تمكين الفقراء للمشاركة فى صنع القرارات
٦/٣	تفعيل مبادئ الحكم الرشيد
٧/٣	تحسين جودة خدمات الرعاية الاجتماعية
٨/٣	توزيع الدخول بشكل عادل على أفراد المجتمع من خلال سياسات مالية تراعى الحد الادنى والاقصى للأجور
٩/٣	التعبير عن الرأى واحترام حقوق الانسان الاساسية
١٠/٣	بناء قدرات الفقراء
٤	**المتطلبات**
١/٤	ضروة مشاركة الفقراء فى التعبير مراحل وضع وتنفيذ وتقويم سياسات الرعاية

	الاجتماعية
٢/٤	تحقيق التنسيق والتكامل بين شركاء التنمية من خلال البروتوكلات والاتفاقيات أثناء وضع خطط الحد من الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية
٣/٤	زيادة الموارد المالية لتفعيل برامج الحماية الاجتماعية فى المجتمع لاستهداف الفقراء فى المجتمع
٤/٤	الاتاحة والاستفادة من الفرص على أساس الكفاءة وليس الوساطة
٥/٤	التمكين الاقتصادى والسياسى والقانونى والاجتماعى للفقراء فى المجتمع
٦/٤	تفعيل مبادى الشفافية والمحاسبية والاستجابة لحاجات الفقراء والرؤية الاستراتيجية داخل مؤسسات المجتمع
٧/٤	الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات أثناء تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية وضمان المتابعة والتقويم لخدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة
٨/٤	إعادة هيكلة نظام الأجور داخل المجتمع
٩/٤	مشاركة الفقراء فى ممارسة استحقاقتهم التى كفلها لهم الدستورداخل المجتمع
١٠/٤	التأهيل والتدريب للفقراء
٥	**الاستراتيجيات**
١/٥	إستراتيجية التمكين
٢/٥	إستراتيجية التنمية
٣/٥	إستراتيجية المشاركه
٤/٥	إستراتيجية التنسيق
٥/٥	استراتيجية التضامن
٦/٥	استراتيجية الاتصال
٧/٥	استراتيجية الاقناع
٨/٥	استراتيجيةالتنافس

٩/٥	استراتيجية الضغط
١٠/٥	استراتيجية القوة
٦	**التكتيكات**
١/٦	تكتيك العمل الجماهيرى الشعبى
٢/٦	تكتيك الحركة المنظمة بين القيادات
٣/٦	تكتيك المساعدة الذاتية
٤/٦	تكتيك التغيير الجذرى الشامل
٧	**الأدوات**
١/٧	اللوائح والقوانين
٢/٧	المؤتمرات والندوات
٣/٧	الخرائط التخطيطية
٤/٧	المقابلات
٥/٧	التقارير
٥/٧	المناقشات والاجتماعات
٦/٧	إجراء المسوح واستطلاعات الراى
٨	**مراحل التخطيط الاجتماعى لتفعيل العدالة الاجتماعية للفقراء**
٨أ	**مرحلة وضع الخطة**
١/أ/٨	تحديد الاحتياجات والمشكلات التى يعانى منها الفقراء
٢/أ/٨	تحديد أولوية الحاجات المراد تحقيقهامن وجهة نظر الفقراء
٣/أ/٨	تحديد الأهداف المراد تحقيقها
٤/أ/٨	اشراك الفقراء فى جميع مراحل التخطيط
٥/أ/٨	تحديد الموارد والامكانيات الموجودة بالمجتمع

٨/أ/٦	تحديد البرامج والمشروعات التى تسهم فى تحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء
٨/أ/٧	تحديد البدائل المتاحة وتكلفة كل بديل واختيار البديل الأمثل
٨/أ/٨	اتخاذ القرارات التى تسهم فى تحقيق العدالة الاجتماعية
٨/أ/٩	وضع خطة وسياسة عمل يوضح بها كيفية تحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء
٨ب	**مرحلة تنفيذ الخطة**
٨/ب/١	وضع هيكل تنظيمى محدد المسئوليات والاختصاصات لتنفيذ الخطط
٨/ب/٢	تحقيق التعاون والتنسيق بين أجهزة التخطيط وأجهزة التنفيذ
٨/ب/٣	توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الخطة
٨/ب/٤	تقليل الوقت والجهد أثناء التنفيذ
٨/ب/٥	تحقيق المزيد من المرونة لمواجهة المشكلات التى تعوق التنفيذ
٨/ب/٦	الشراكة بين الدولة والمواطنين والقطاع الخاص والمجتمع المدنى أثناء تنفيذ الخطة
٨/ب/٧	الالتزام بالخطة الزمنية المحددة لتنفيذ البرامج والمشروعات
٨ج	**مرحلة المتابعة والتقويم**
٨/ج/١	ضرورة تشكيل لجان لمتابعة الأساليب المحددة للتنفيذ
٨/ج/٢	تشكيل لجان لمتابعة أداء العاملين
٨/ج/٣	اعداد نماذج تقارير دورية للبرامج والمشروعات المقدمة للفقراء
٨/ج/٤	تحديد نقاط القوة والضعف عند تنفيذ البرامج والمشروعات
٨/ج/٥	تحديد نسبة انجاز كل هدف من أهداف الخطة
٨/ج/٦	المقارنة بين ما تم تنفيذه من برامج ومشروعات للفقراء للفئات المستهدفة بما هو مستهدف
٨/ج/٧	وضع خطة للتحسين والتطوير المستمر للخدمات المقدمة

٩	**آليات تفعيل العدالة الاجتماعية للفقراء**
٩أ	**المساواة فى الفرص المتاحة**
٩/أ/١	استخدام وسائل الضبط الاجتماعى (الرسمى – غير الرسمى) للالتزام بتطبيق مواد الدستور لتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين فى المجتمع
٩/أ/٢	سن القوانين الرادعة للقضاء على ظواهر الفساد والرشوة والمحسوبية
٩/أ/٣	تفعيل دور الأجهزة الرقابية فى المجتمع
٩/أ/٤	وجود معايير وواضحة وعادلة ومعلنة للجميع للاستفادة من الفرص المتاحة التى تطرحها الدولة
٩ب	**المساواة فى الحقوق والواجبات**
	تطبيق القانون بشكل عادل على جميع أفراد المجتمع دون تمييز لأى اعتبارات
	تشجيع الفقراء على المطالبة بحقوقهم المشروعة لدى الجهات المسئولة
	نشر ثقافة المواطنة بين جميع أفراد المجتمع وبصفة خاصة لدى الفقراء الأكثر حرماناً
	تطبيق مبدأ الثواب والعقاب على الجميع دون تمييز.
٩ج	**سيادة القانون**
٩/ج/١	تخصيص وحدات لمراقبة مدى الالتزام بالقواعد واللوائح المنظمة للعمل
٩/ج/٢	تطبيق اللوائح والقوانين على الجميع دون تمييز
٩/ج/٣	تحديد نظام لمراقبة تنفيذ الاجرءات القانونية
٩/ج/٤	سن القوانين والتشريعات لمكافحة الفساد
٩/د	**العدالة فى توزيع الدخول**
٩/د/١	تطبيق الحد الأدنى والأقصى للأجور على جميع العاملين بالدولة
٩/د/٢	تطبيق نظام الضريبة التصاعدية حيث إنه كلما اتخذت منحنى تصاعداً فإن النظام الضريبى يتمتع بدرجة أعلى من الكفاءة فى تحسين الدخل وتحقيق العدالة

	الاجتماعية
٣/د/٩	هيكلة نظام الأجور ووضع معايير واضحة ومعلنة للجميع للحصول على الدخل وربط الدخل بالإنتاج
٤/د/٩	ناسب الدخول بالأسعار وإعادة ضبط السلع فى الأسواق والتحكم فيها من قبل الدولة ويتم تحقيق ذلك عن طريق فرض التسعيرة الاسترشادية والجبرية والقضاء على الاحتكار وتوفير السلع بشكل كاف فى المجمعات الاستهلاكية وتشجيع دور جهاز حماية المستهلك
٩/ هـ	**العدالة فى توزيع الخدمات**
٩/ هـ /١	ضرورة وضع خريطه لاستهداف الفقراء فى المجتمع(سواء استهداف وفقاً للمنطقة الجغرافيه– الخصائص السكانية– وفقاً لحالة السكن) وتحديثها باستمرار وتحديد أكثر القرى والمناطق المحتاجة للخدمات وتوفير هذه الخدمات بها
٩/ هـ /٢	وجود الخرائط التخطيطية فى المجالس المحلية التنفيذية والاستفادة منها عند توزيع الخدمات.
٩/ هـ /٣	ضرورة وضع نطاق التمكين للخدمات التى توفرها الدولة عن طريق إجراء الدراسات والبحوث الحديثة التى تحدد ذلك
٩/ هـ /٤	توزيع الموارد المالية المخصصة للخدمات بشكل عادل بين الجميع سواء كانت مناطق حضرية (متحضرة –متخلفة)ريفية (قرى أم أو توابع) حسب الحاجة.
٩/و	**التمكين**
٩/و/١	تحقيق الاندماج الاجتماعى للفقراء
٩/و/٢	محو الأمية التعليمية والقانونية لدى الفقراء وتعريفهم بحقوقهم وواجبات
٩/و/٣	بناء القدرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية للفقراء من خلال الدورات التدريبية
٩/و/٤	الدفاع عن حقوق الفئات المهمشة والمستبعدة من خدمات الرعاية الاجتماعية
٩/و/٥	تحسين رأس المال البشري لدى الفقراء من خلال زيادة فرص حصولهم على الموارد والمعلومات والائتمان،

٩/و/٦	خفض عمالة الأطفال والتسريب من المدارس
٩/ز	**الحماية الاجتماعية**
٩/ز/١	ضرورة تطبيق مواد الدستور التى تحث على توفير الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بشكل واضح وفى قلبها الحماية الاجتماعية وبخاصة فى المواد (٨، ١٧).
٩/ز/٢	إنشاء شبكة للأمان الاجتماعي ولاسيما فى أوقات الأزمات والكوارث وحالات الطوارئ التى تواجه الفرد والأسرة
٩/ز/٤	التكامل فى الخدمات التى تقدمها منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص مع الدولة بما يضمن التغطية الكاملة لكل المناطق والفئات المهمشة ويمنع فى الوقت ذاته التكرار والازدواجية فى تقديم الخدمات
٩/ز/٥	تبني عقد اجتماعي بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص يكون قائماً على تحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء للحد من الاستبعاد الاجتماعي بالنسبة لهم.
٩/ز/٦	تبني أيدلوجية الطريق الثالث التى تركز على تحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء ضحايا السياسات والممارسات غير العادلة
٩/ز/٧	ضرورة الاعتماد على التخطيط التشاركي بين المسئولين والمستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية
٩/ط	**تشجيع النهج الديمقراطى وحرية الرأى والتعبير للفقراء**
٩/ط/١	إطلاق الحريات المدنية والسياسية للفقراء
٩/ط/٢	إشراك الفقراء فى صياغة القرارات التى تخصهم، والمشاركة فى وضع الأهداف و تنفيذ البرامج والمشروعات
٩/ط/٣	تفعيل دور أجهزة الإعلام والأجهزة التنفيذية والشعبية فى توعية المواطنين بالقوانين التى تنظم مباشرة الحقوق السياسية
٩/ط/٤	بنشر ثقافة حقوق الإنسان بين جميع أفراد المجتع وتوعية المواطنين بالاتفاقيات والمواثيق والإعلانات التى تخص حقوق الإنسان فى المجتمع وتوعيتهم بحقوقهم

	وواجباتهم من خلال التعليم والإعلام والثقافة
٩/ل	**التنمية الاقتصادية**
٩/ل/١	ضرورة الاهتمام بالمشروعات القومية فى المجتمع وأن تسعى الدولة إلى زيادة عدد هذه المشروعات من أجل توفير فرص للعمل القضاء على البطالة.
٩/ل/٢	تشجيع الاستثمارات داخل المجتمع بما يعود بالنفع العام على هذا المجتمع
٩/ل/٣	ضرورة الاهتمام بالنواحى الأمنية لأن الأمن هو الركيزة الأساسية لانطلاق الاقتصاد داخل المجتمع.
٩/ل/٤	تنمية ثقافة العمل المهنى الحر لدى الفقراء بالمجتمع
٩/ل/٥	الاهتمام بالقضية السكانية لأنه مهما تبذل الدولة من جهد لتحقيق العدالة الاجتماعية فإن ذلك لن يكون له أثر واضح طالما أن معدل الزيادة السكانية
	عمل مشاريع تجريبية لتجنب ارتفاع معدلات الخصوبة،وتحسين امكانيه الحصول على خدمة صحية أفضل
١٠	**الجهات المسئولة عن التنفيذ**
١٠/١	رئاسة الجمهورية
١٠/٢	مجلس النواب
١٠/٣	الأجهزة الرقابية
١٠/٤	الأجهزة الحكومية
١٠/٥	القطاع الخاص
١٠/٦	المجتمع المدنى
١٠/٧	وسائل الاعلام

عاشرا: توصيات الدراسة:

- إنشاء وحدة لمكافحة الاستبعاد الاجتماعي تكون لاحقة بوحدة الشئون الاجتماعية ويكون ممثل فيها مسئولين من جميع الوزارات المختلفة بالدولة لحل مشكلات الفقراء
- ضرورة تطبيق مواد الدستور التى تحث على توفير الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بشكل واضح وفى قلبها الحماية الاجتماعية وبخاصة فى المواد (٨، ١٧).
- تفعيل برامج الحماية الاجتماعية وتنوعها لمعالجة الآثار السلبية لبرنامج الاصلاح الاقتصادى
- ضرورة الاهتمام بالمشروعات القومية فى المجتمع وأن تسعى الدولة إلى زيادة عدد هذه المشروعات من أجل توفير فرص للعمل القضاء على البطالة.
- إنشاء شبكة للأمان الاجتماعي ولاسيما فى أوقات الأزمات والكوارث وحالات الطوارئ التى تواجه الفرد والأسرة
- تفعيل دور الأجهزة الرقابية فى المجتمع وإنشاء مفوضية لمكافحة الفساد وتفعيل دورها وتعريف المواطنين بكيفية التواصل مع الجهات الرقابية
- التكامل فى الخدمات التى تقدمها منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص مع الدولة بما يضمن التغطية الكاملة لكل المناطق والفئات المهمشة ويمنع فى الوقت ذاته التكرار والازدواجية فى تقديم الخدمات.
- ضرورة تحقيق المساواة فى الفرص المتاحة من خلال الإعلان عن الفرص المتاحة للمواطنين من خلال وسائل الإعلام المختلفة سواء المسموعة– المقروءة – المرئية، وتوعية المواطنين وتشجعيهم على التقدم للاستفادة منها.
- ضرورة تحقيق المساواة فى الحقوق والواجبات من خلال تطبيق مبدأ الثواب والعقاب على الجميع دون تمييز.
- ضرورة تحقيق العدالة فى توزيع الدخول من خلال تطبيق الحد الأدنى والأقصى للأجور على جميع العاملين بالدولة.
- تحقيق العدالة فى توزيع الخدمات من خلال توزيع الموارد المالية المخصصة للخدمات بشكل عادل بين الجميع سواء كانت مناطق حضرية (متحضرة –متخلفة)ريفية (قرى أم أو توابع) حسب الحاجة.

- ثقافة حقوق الإنسان بين جميع أفراد المجتع وتوعية المواطنين بالاتفاقيات والمواثيق والإعلانات التى تخص حقوق الإنسان فى المجتمع وتوعيتهم بحقوقهم وواجباتهم من خلال التعليم والإعلام والثقافة.
- تنظيم البرامج التى تستهدف تحقيق التنمية البشرية للفقراء فى المجتمع من أجل تنمية القدرات الذاتية للفقراء
- تحقيق الاندماج المجتمعى للفقراء فى المجتمع وتشجيعهم على المشاركة فى كافة برامج وأنشطة المجتمع وكذلك فى الاستفادة من كافة خدمات الرعاية الاجتماعية بالمجتمع
- تبني عقد اجتماعي بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص يكون قائماً على تحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء
- تبني أيدلوجية الطريق الثالث التى تركز على تحقيق العدالة الاجتماعية والحماية الاجتماعية للفقراء ضحايا السياسات والممارسات غير العادلة
- تصميم وتنفيذ البرامج والمشروعات والقوانين التى تحقق العدالة الاجتماعية وتحويلها من شعارات إلى إجراءات تنفيذية على أرض الواقع.

حادى عشر: مقترحات ببحوث مستقبلية :

١- التضامن الاجتماعي كإستراتيجية لتحقيق العدالة الاجتماعية
٢- الشراكة بين الدولة والمجتمع لتحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء
٣- العدالة الاجتماعية والحد من الاستبعاد الاجتماعى للفقراء
٤- التخطيط التشاركى واستدامة برامج الحماية الاجتماعية للفقراء
٥- التمكين الاجتماعى لفقراء الحضر كآلية لتحقيق العدالة الاجتماعية.
٦- تحليل مضمون العدالة الاجتماعية فى الدستور المصرى
٧- الاستثمار الاجتماعى وتحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء
٨- العدالة الاجتماعية وتحقيق الأمن الفكري داخل المجتمع
٩- العدالة الاجتماعية وتحسين نوعية حياة قاطنى العشوائيات
١٠- العدالة الاجتماعية وجودة الحياة لقاطنى المجتمعات العمرانية الجديدة
١١- العدالة الاجتماعية والحد من الفساد
١٢- الاصلاح الاداري وجودة خدمات الرعاية الاجتماعية للفقراء
١٣- الحكم الرشيد وتحقيق العدالة الاجتماعة للفقراء

المراجع:

أبو النصر ، محمد ذكى : (٢٠١٦)، العدالة الاجتماعية حلم اليقظة فى مجتمع الاقصاء، بنها الجديدة، دار الفيروز.

أبو النصر، محمد زكى (٢٠١٢)،**الاستبعاد الاجتماعى "الوجه الآخر للسياسة الاجتماعية"**، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث.

إسحاق، روبرت (ترجمة الحسينى سعد) (٢٠٠٥)،**مخاطر العولمة "كيف يصبح الأثرياء أكثر ثراء والفقراء أكثر فقراً** "، بيروت، الدار العربية للعلوم.

الأمم المتحدة (٢٠١٠)، **تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية "يإمكاننا إنهاء الفقر"**، نيويورك، الأمم المتحدة.

بدوى، أحمد ذكى (١٩٩٣)،**معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، بيروت، مكتبة لبنان.

البصام، درام (٢٠١٤)، **العدالة الاجتماعية وسياسيات الانفاق العام في دول الثورات العربية**، المركز العربي ودراسة السياسات.

البعلبكى، منير (١٩٩٣)، **المورد قاموس انجليزى عربى**،بيروت،أكاديميا انترناشونال.

البنك الدولي (٢٠٠٤)، تقرير عن التنمية فى العالم ٢٠٠٤، **جعل الخدمات تعمل لصالح الفقراء"**، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة

التابعي، كمال (٢٠٠٧)، **التنمية البشرية "دراسة لحالة مصر**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية .

التقرير السنوى للبنك الدولى (٢٠١٣)، **إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك**، البنك الدولى

جدعان، فهمي (٢٠١٣)، **العدل في حدود ديونطولوجيا عربية**، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٢٠)،الكتاب الإحصائى السنوى **"مصر فى أرقام"**، جمهورية مصر العربية

حلبى، على عبد الرازق (١٩٩٩)، **الاتجاهات الاساسية فى نظرية علم الاجتماع**، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية

حمزة، أحمد إبراهيم (٢٠١٥)، العمل الاجتماعى التطوعى"الواقع والمأمول"، عمان، دارالمسيرة.

درويش، يحي حسن (١٩٩٨): **معجم مصطلحات الخدمة الإجتماعية " إنجليزي عربي "**، القاهرة " الجيزة "، الشركة المصرية العالمية للنشر ـ لونجمان .

درويش، يحي حسن (١٩٩٨): **معجم مصطلحات الخدمة الإجتماعية " إنجليزي . عربي "**، القاهرة " الجيزة "، الشركة المصرية العالمية للنشر ـ لونجمان

زايد، أحمد(٢٠١١)، **دولة العدل الاجتماعى "مركزية القيمة ولا مركزية الحكم"**، القاهرة،مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار.

الزيات، حمدى وآخرون (٢٠١٢)، **تحديات البيئة والتنمية والضرورة الملحة للعمل**، القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو

زيدان، على حسين (٢٠١٦):**الممارسة المبنية على الأدلة فى الخدمة الاجتماعية مع الفرد والأسرة**، الاسكندرية، المكتب الجامعى الحديث

سالم، منى وآخرون (٢٠١٠)،**ما بين الفساد والحكم الرشيد**،القاهرة، مركز العقد الاجتماعى

السروجى، طلعت مصطفى (٢٠١١)، **تمكين الفقراء "استراتيجيات بديلة"**القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

السروجى،طلعت مصطفى (٢٠١٢)، **الربيع العربى وتحديات الخدمة الاجتماعية، رؤية فى مستقبل الخدمة الاجتماعية العربية**، ورقة عمل مقدمة إلى مجلة القاهرة، المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالقاهرة.

السكرى، أحمد شفيق(٢٠٠٣)، **قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية**، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية .

السلطان، فوزى حمد (٢٠٠١)، **تحديات القضاء على الفقر والجوع فى" تقرير الفقر الريفى ٢٠٠١"**، IFAD، الصندوق الدولى للتنمية الزراعية

صبيح، ماجد حسنى، أبو حلو، مسلم فايز (٢٠١٠)، **مدخل إلي التخطيط والتنمية الاجتماعية**، القاهرة، الشركة العربية للتسويق والتوريدات

عبد العال، عبد الحليم رضا (٢٠٠٣)، **نماذج ونظريات فى ممارسة طريقة تنظيم المجتمع**، القاهرة.

عثمان، عبد الرحمن صوفى، سرحان، محمود عرفان (٢٠١٥)،**التخطيط الاجتماعى فى إطار مهنة الخدمة الاجتماعية**، عمان، دار الكتاب الجامعى

العصيلى، عبد العزيز(١٩٩٨)، **أساسيات تعليم اللغة العربية للناطقين بلغات أخرى**، معهد تعليم اللغة العربية، الرياض

على ، ماهر أبو المعاطى (٢٠٠٨): **التخطيط الاجتماعى فى مجالات الرعاية الاجتماعية والتنمية الشاملة**،القاهرة، مكتبة زهراء الشرق

على ، ماهر أبو المعاطى **(٢٠١٢)، التخطيط الاجتماعي في مجالات الرعاية الاجتماعية والتنمية الشاملة**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية

عمارة، بثينة حسنين (٢٠٠١): **التنمية البشرية وأساليب تدعيمها**، القاهرة، دار الأمين.

عويس، منى، الأفندى، عبلة (٢٠٠٥)، **التخطيط الاجتماعى والسياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق**،القاهرة،دار الفكر العربي.

عيود، أميمة (٢٠٠٧)، **الليبرالية الجديدة**، القاهرة، المركز الدولى للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد ٢٥.

فيرى، جان ماك (ترجمة عمر مهيبل)(٢٠٠٦)، **فلسفة التواصل**، بيروت، الدار العربية للعلوم.

كريم، كريمة (ترجمة سمير كريم) (٢٠٠٥)، **دراسات فى الفقر والعولمة فى مصر والدول العربية**، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (٢٠٠٣)،**الفقر وطرق قياسه فى منطقة الأسكو "محاولة لبناء قاعدة بيانات لمؤشرات الفقر"**، الأمم المتحدة، نيويورك،

ليلة، على (٢٠٠٢)،**دور المنظمات الأهلية فى مكافحة الفقر**، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.

مجمع اللغة العربية (١٩٩٣)، **تنظيم المجتمع أدوار ونماذج الممارسة**، مكتبة عين شمس، القاهرة.

مختار، عبد العزيز عبد الله (١٩٩٥)، **التخطيط لتنمية المجتمع المحلى**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية

مدكور، إبراهيم (١٩٧٥)، **معجم العلوم الاجتماعية**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠٠٣)، **تجارب دولية "استراتيجيات التصدي لمشكلة الفقر"**،القاهرة، مركز دعم وإتخاذ القرار

مركز دعم واتخاذ القرار (٢٠١٠)، **مرصد عدالة التنمية**، القاهرة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار النشرة الأولى

المسلمى، مى وآخرون (٢٠٠٦)، **دراسة الفقر وخصائص الفقراء فى مصر فى اطار مسح العقد الاجتماعى مصر ٢٠٠٥**، القاهرة،مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

معهد التخطيط القومى (٢٠٠٦)، **تكاليف تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر**، القاهرة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ".

ناجي، أحمد عبد الفتاح (٢٠١١)، **التخطيط للتنمية فى الدول النامية**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث

النجار، أحمد السيد (٢٠١٢)، "**الآليات الاقتصادية لبناء العدالة الاجتماعية**"،تقرير الاتجاهات لاقتصادية والاستراتيجية، القاهرة،، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

النجار، أحمد السيد وآخرون (٢٠٠٥)، "**جغرافية الموارد الاقتصادية وعلاقتها بالفقر فى البلدان العربية**"، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

هيلز، جون وآخرون (ترجمة محمد الجوهرى) (٢٠٠٧)، **الاستبعاد الاجتماعى**، الكويت، عالم المعرفة .

Antoinette, Lombard & Twikirize, Janestic M (2014), **Promoting social and economic equality: Social workers Contribution to Social Justice and Social Development in South Africa and Uganda**, International Social Work, Vol. 57(4).

Barker, Robert L.(2003),**Social Work Dictionary**, Washington NASW Press;5ed.

Baudot, Jacques (2006), **Social justice in on Open World**, New York, United Nation

Beth, Reed (2005), **Theorizing in Community Practice, Essential Tools for Building Community, Promoting Social Justice and Implementation Social Change**, London, Sage Application

Bruse, John. w. (2004), **Useful Definitions Social Justice**, National Council of Welfare

Craig, Gary (2002), **Poverty, Social Work and Social Justice**, British Journal of Social Work, V (23).

Distr, LIMITED (2013), **Social Justice and Participation Policy Brief**, United Nations

Emestr, House (2004), **Social Justice "Encyclopedia of Evaluation"**, London, Sage Applicatio

Funk wok, Joseph kin (2008), **Social Justice for Marginalized and Disadvantage Group Issues and Challenges for Social Policies in Asi) In (Irac.Colby**, Comprehensive Handbook of Social Work and Social Welfare, Canada Wiley sons, Inc, New Jersey

Krishna, Rama & Kummitha, Reddy (2015), **Social Exclusion the European Concept for Indian Social Reality**, London, Sage Application, vol (45), n(1).

Reichert, Elisabeth (2006), **Under Standing Human Right**, London, Sage Publications.

Sheila, Riddell (2009), **Social justice, equality and inclusion in Scottish education**, Britain, Centre for Research in Education Inclusion and Diversity

solas, John (2008), **What Kind of Social Justice does Social Work** Sage Application **Seek "Inter National Social Work"**, London,

Tina, Maschi. and other (2009),” Forensic **Social Work" Psychosocial and Legal Issuesin Diverse Practice Settings**”, New York, Punlishing company.

UNDP (1997), **Human Development Report**, N.Y, Oxford University Press.

William, Rev. (1997), **Introduction to Social justice Center For Economic and Social Justice**, New York

World Bank (2005), **Introduction to Poverty Analysis**, Washington, World bank

Zia, Rukhsana (2006), **Social Justice And Access To Education**, A case Study Of Pakistan